النسخة المعدة للإلقاء

مستقبل إفريقيا: التحرك لمواجهة التحديات الراهنة في الاقتصاد العالمي

كلمة

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

مناقشة المائدة المستديرة مع الأطراف المعنية
فندق "إيكو"، مدينة لاغوس، نيجيريا ــ ٢٠ ديسمبر ٢٠١١

صباح الخير. يشرفني أن أكون معكم اليوم هنا. وأتوجه بالشكر إلى الحكومة النيجيرية لترتيبها هذا اللقاء، وإليكم جميعا لتخصيص جانب من وقتكم كي تشاركوا فيه.

وأود أن أعرب عن امتناني أيضا لمعالي السيدة **نغوزي أوكونجو-إيويلا**، الوزير المنسق لشؤون الاقتصاد ووزير المالية، وسعادة محافظ البنك المركزي السيد **سانوسي لاميدو سانوسي**. وكلاهما له دور محوري في التحول الاقتصادي الذي تجريه نيجيريا.

هذه هي أول زيارة رسمية أقوم بها إلى نيجيريا ــ وأيضا زيارتي الأولى إلى إفريقيا ــ بصفتي مديرا عاما لصندوق النقد الدولي. ولا أجد في ذهني مكان أفضل من هذا لكي أبدأ النقاش مع بلدان المنطقة والعمل لتقوية الشراكة معها.

واسمحوا لي أن أستعير بعض الكلمات من نغوزي:

هذه هي إفريقيا أرض الفرص ... إفريقيا التي تقرر شعوبها مستقبلها .... إفريقيا التي تسعى شعوبها إلى الشراكات ...

إن نيجيريا ــ بمواردها الوفيرة وثروتها البشرية وإمكاناتها الهائلة ــ تجسد هذه الروح القائمة على الفرص وعلى ريادة إفريقيا.

غير أننا نمر بأوقات مليئة بالتحديات أمام الاقتصاد العالمي. فقد بدأت غيوم المخاطر القاتمة تزداد كثافة، وسوف يتعين على نيجيريا وغيرها من بلدان إفريقيا مراقبة تطوراتها بعناية.

ومن ثم، اسمحوا لي أن أحدثكم اليوم عن أربعة أمور:

- أولا، حالة الاقتصاد العالمي والسياسات اللازمة للبلدان الواقعة في قلب الأزمة.

- ثانيا، المخاطر المتنامية بالنسبة لنيجيريا والمنطقة.
- ثالثا، أهمية مواصلة "برنامج التحول الاقتصادي" في نيجيريا بغية الوقاية من هذه المخاطر وتشجيع النمو المشترك لجميع النيجيريين.
- رابعا، كيف يمكن للصندوق مساعدة نيجيريا وإفريقيا على مواجهة هذه التحديات.

١- الآفاق والسياسات العالمية

كما أشرت عدة مرات، لم يعبر الاقتصاد العالمي مرحلة الخطر بعد. فقد أشرنا في تنبؤاتنا الأخيرة إلى أن النمو العالمي سيظل عند مستوى ٤% في العامين الجاري والقادم. لكن آفاق النمو تبدو اليوم أكثر قتامة. والأسوأ من ذلك أنها محاطة بمخاطر تطورات سلبية حادة.

وهناك أزمة ثقة جماعية تتمحور حولها هذه المشكلة.

ولا تزال التطورات المعاكسة في الاقتصاد العيني والقطاع المالي تواصل تأثيراتها المتبادلة، فيدفع كل منها الآخر نحو الهبوط. ومثلما رأينا في أوروبا، لا تزال ثقة السوق مفقودة في الحكومات والبنوك على حد سواء.

وبينما تواصل الحكومات إجراءاتها التصحيحية ــ تدعمها برامج الصندوق في بعض الحالات ــ إلا أن بعضها ليس كافيا بدرجة مقنعة لاستعادة ثقة السوق. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مستويات البطالة مرتفعة إلى حد غير مقبول في عدد كبير جدا من البلدان.

ولكن ما انعكاسات ذلك على مسار السياسات في المستقبل؟

إن البلدان المتقدمة، ولا سيما في منطقة اليورو، هي محور الأزمة. ومن ثم يجب أن تكون محور أي حل.

وقد بدأ قادة منطقة اليورو خلال الشهور الأخيرة في تحديد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الحل. وما يلزم الآن هو التنفيذ.

كذلك ينبغي أن تركز السياسات على الصورة الأكبر ــ أي الحاجة إلى استعادة الاستقرار والنمو، النمو الدائم.

وينبغي أن تحقق الاقتصادات المتقدمة التوازن الملائم بين سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لتشجيع النمو والاستقرار. ويعني هذا المضي في تنفيذ *السياسات الهيكلية* التي تركز مباشرة على تعزيز القدرة التنافسية والنمو وفرص العمل. ويعني أيضا تقوية *تنظيم القطاع المالي* بما يضمن وجود قطاع مالي أكثر أمانا واستقرارا وقدرة على دعم النمو.

ورغم ما يبدو من اختلاف تام بين هذه المشكلات، فإن عدم اتخاذ إجراءات حيالها قد يجرف الاقتصاد العالمي إلى دوامة تنازلية يتعاقب فيها انهيار الثقة مع ضعف النمو وتناقص فرص العمل.

ونظرا للترابط الذي يميز الاقتصاد العالمي اليوم، فلا حصانة لأي بلد أو منطقة من هذه المخاطر.

٢- الانعكاسات على نيجيريا والمنطقة

ومن هنا أنتقل إلى الحديث عن نقطتي الثانية: كيف يمكن أن تتأثر إفريقيا ونيجيريا بهذه المخاطر *العالمية* المتصاعدة؟

أود أولا أن أقر بالتقدم المحرز في إفريقيا جنوب الصحراء، وهنا في نيجيريا، على مدار العشر سنوات الماضية. ولا تزال هناك تحديات، بطبيعة الحال. لكن تحولا قد طرأ على نقطة البدء في مناقشتنا ــ وهو تحول إلى الأفضل.

فقد أتاحت السياسات الاقتصادية السليمة ركيزة لرفع النمو وزيادة الاستثمارات وتخفيض الفقر. وتراوح متوسط النمو في المنطقة بين ٥ و ٦% أو أكثر على مدار العِقد الماضي، وهو معدل مرتفع رغم تباينه من بلد إلى آخر. وانخفض معدل الفقر من حوالي ٦٠% إلى أكثر بقليل من ٥٠% في الأعوام العشرة حتى ٢٠٠٥.

ولا يعني ذلك أن الأزمة لم تلحق الضرر بالمنطقة. فقد تأثرت جهود الحد من الفقر تأثرا كبيرا بأزمة الغذاء والوقود في عام ٢٠٠٨، ثم الأزمة المالية العالمية التي أعقبتها.

لكن صناع السياسات اتخذوا إجراءات فعالة لمواجهة الأزمة عند وقوعها. وتمكنت معظم البلدان من الحفاظ على الإنفاق الضروري في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية. ورأينا بلدانا في المنطقة تحقق تعافيا سريعا، حيث عادت معدلات نموها الآن إلى المستويات التي كانت سائدة في منتصف الألفينات.

ويشهد هذا الأداء بمدى التفاني والإخلاص لدى صناع السياسات والشعوب في مختلف أنحاء المنطقة. فقد تمكنوا قبل وقوع الأزمة من تقليص العجز المالي والدين العام، وتخفيض معدل التضخم، وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي. وباختصار، نجحوا في ترسيخ الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد.

وليست نيجيريا استثناء من هذه القاعدة. فقد ساهمت الإصلاحات التي بدأت منذ ٦-٧ سنوات في تخفيف أثر الأزمة العالمية. واستمر نمو الاقتصاد النيجيري بمعدل بلغ ٦% رغم وقوع الأزمة ــ وأعلى من المتوسط الراهن في المنطقة.

ويبدو أن النمو مهيأ للاستمرار بوتيرة جيدة حتى السنة القادمة. لكن التداعيات الآتية من الاقتصادات المتقدمة تهدد هذه الآفاق الواعدة. ومرة أخرى تصبح صلابة نيجيريا على المحك.

والمفارقة هنا هي أن الروابط التجارية والمالية التي تكتسب أهمية بالغة لتقدم الاقتصاد في أوقات اليسر، تصبح هي الروابط الحاملة للمخاطر الاقتصادية المتصاعدة في عالم اليوم.

وسيؤدي استمرار تباطؤ النشاط في البلدان المتقدمة إلى إضعاف الطلب على صادرات إفريقيا. ومع استمرار عدم اليقين في الأسواق المالية، يرجح أن يؤدي ذلك إلى تقييد تدفقات تمويل القطاع الخاص، وتحويلات العاملين في الخارج، والتمويل الميسر. .

وقد تؤدي إمكانية زيادة التقلب في أسواق السلع الأولية إلى إحداث مزيد من الاضطرابات، بحيث ينتهي الأمر بفوز بعض البلدان وخسارة بلدان أخرى داخل المنطقة. وينبغي أن يكون موضع الاهتمام الأول في حالة نيجيريا هو احتمال هبوط أسعار النفط العالمية إذا تراجع الطلب العالمي.

وإزاء هذه المخاطر، فإن أكبر باعث على القلق بالنسبة لي هو أن كثيرا من البلدان لم تعد لديها القدرة الكافية على امتصاص الصدمات مثلما فعلت منذ ثلاث سنوات. وإضافة إلى ذلك، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يكون أكثر وضوحا هذه المرة.

ويتعين أن تحقق السياسات توازنا دقيقا بين درء مخاطر التباطؤ العالمي في الأجل القريب، والحفاظ على موارد المالية العامة للاستثمار في البنية التحتية الضرورية بما يساعد على زيادة فرص العمل وتعزيز النمو.

ولكن تركيز صناع السياسات ينبغي أن ينصب في المقام الأول على استعادة الاحتياطيات المالية الوقائية التي أفادت القارة ونيجيريا إفادة كبيرة أثناء الهبوط الاقتصادي الأخير. ومن الضروري الاستعداد لذلك.

وكما قال الروائي والشاعر النيجيري بن أوكري، الحائز على جائزة بوكر الأدبية، في إحدى المرات: *"ترميك الحياة بالحجارة، ولكن حبك وأحلامك تحول هذه الحجارة إلى زهور الاكتشاف"*.

ومع توافر الرؤية الصائبة، واتخاذ الإجراءات السليمة، ليس من الضروري أن تصبح المخاطر التي تواجه عالم اليوم هي واقع نيجيريا.

٣- برنامج التحول الاقتصادي في نيجيريا

وينقلني هذا البرنامج إلى نقطتي الثالثة: كيف تكون الإصلاحات الجارية في نيجيريا هي السبيل للوقاية من المخاطر وضمان تحقيق نمو اقتصادي أشمل للجميع وأطول بقاء. وأود أن أقول في البداية إنني على ثقة من أن نيجيريا على المسار الصحيح.

ففي وقت مبكر من هذا العام، وصف الرئيس غودلاك جوناثان أهداف *برنامج التحول الاقتصادي* الذي وضعته الحكومة بقوله: "إن نيجيريا في حاجة إلى بناء مجتمع أكثر شمولا للجميع تُتاح فيه الفرص الاقتصادية والإنمائية لكل مواطن نيجيري على أساس من المساواة."

وتجسد هذه الكلمات أهداف كثير من البلدان الأخرى في المنطقة.

ولكنها ليست بالمهمة اليسيرة. فبالإضافة إلى المخاطر العالمية المتزايدة، يجب أن يتصدى برنامج الإصلاح لبعض التحديات المحلية الخطيرة أيضا.

فهناك فجوات البنية التحتية، لا سيما في قطاع الطاقة، والتي تعطل نيجيريا عن الاستفادة من إمكانات النمو الكاملة لديها. وعلى سبيل المثال، تبلغ طاقة توليد الكهرباء في نيجيريا ١٠% فقط من طاقة جنوب إفريقيا، في حين أن عدد سكان نيجيريا أكبر بثلاث مرات.

كذلك يشكل ارتفاع البطالة قضية اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية. ويصدُق هذا بوجه خاص على سكان نيجيريا من الشباب، حيث يبلغ معدل البطالة بينهم أكثر من ٣٥%.

ومن ثم فإن النمو الاقتصادي وحده لن يكفي. وتوفير فرص العمل سيكون عنصرا حاسما في ضمان استمرارية النمو اقتصاديا *وكذلك* اجتماعيا.

وأرى في برنامج الحكومة **ثلاثة جوانب** حيوية لتحقيق هذا المسعى.

أولا، تحسين إدارة ثروة الموارد الطبيعية الهائلة في نيجيريا:

ومن أوجه التقدم المهمة في هذا الصدد إنشاء صندوق الثروة السيادية والتشديد على استخدام الإيرادات النفطية في تحقيق الاستقرار والاستثمار. وتُعلَّق أهمية خاصة على المضي في تنفيذ هذه الإصلاحات، نظرا للبيئة الخارجية ــ أي ضرورة إعادة بناء الاحتياطيات المالية الوقائية.

وسيساعد ذلك أيضا على ضمان توجيه إيرادات الموارد الطبيعية بمزيد من الفعالية نحو استثمارات البنية التحتية اللازمة لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

غير أن الإدارة الرشيدة لإيرادات الموارد الطبيعية ستفسح المجال أيضا أمام أنواع أخرى من الإنفاق العام الضروري. ونظرا للمسافة التي لا يزال يتعين اجتيازها لبلوغ أهداف التنمية للألفية الثالثة، فمن المهم على وجه الخصوص استخدام مزيد من الموارد المتاحة لبناء شبكات أقوى للأمان الاجتماعي، وهو ما يشمل مجالات مثل رعاية الأم والطفل.

ثانيا، التحول الهيكلي:

إن التشجيع على زيادة التنوع الاقتصادي سيعزز قدرة نيجيريا على الصمود أمام الصدمات، كما يمهد لتحقيق نمو أوسع نطاقا يجلب معه مزيدا من الفرص والوظائف لكل السكان.

وتمتلك البلاد إمكانات هائلة لم تُستغل بعد. فنيجيريا سوق كبيرة للمستثمرين، سوق شهدت نموا في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، مع حدوث طفرة كبيرة في عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول من ٦٠ ألف مشترك عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٥ مليون مشترك حاليا.

ولكن الكثير لا يزال ممكنا لتحسين مناخ الأعمال في نيجيريا. وسيقتضي هذا القيام باستثمارات تعالج اختناقات البنية التحتية، وترفع مستويات التعليم، وتساعد على تنمية القطاع الزراعي.

وهذا يعني أيضا ضرورة اتباع سياسات يمكن التعويل عليها بشكل أكبر في المساعدة على دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين.

ثالثا، إصلاح القطاع المالي:

واجه الجهاز المصرفي في نيجيريا أزمة حادة في عام ٢٠٠٩، فأصبح أكثر من ثلث البنوك معسرا أو تعرض لنقص خطير في رأس المال. ومع ذلك، كان سجل الإصلاحات مثيرا للإعجاب، كما أن إجراءات تسوية الأزمة المصرفية توشك أن تكتمل.

وبالنسبة للمستقبل، ينبغي أن تكون التنقيحات المتواصلة في الممارسات التنظيمية والرقابية مركزة على الحفاظ على الاستقرار المالي وزيادة إمكانات الحصول على الائتمان.

إننا أمام برنامج مشحون وملئ بالتحديات. وربما كان الأمر الأكثر إثارة للإعجاب هو أنه برنامج *من أجل* نيجيريا تدفعه *أيدي* النيجيريين.

٤- دور الصندوق

إن صندوق النقد الدولي حاضر لمساندتكم ولكي يكون شريكا أفضل لكم. وهذه هي نقطتي الأخيرة.

وأنا ملتزمة بإجراء حوار أعمق وأنفع، يستمع فيه الصندوق بعناية أكبر لاحتياجاتكم. وسوف يساعدنا ذلك على خدمتكم بمزيد من الفعالية.

فنيجيريا قائدة فكر في المنطقة. وقد جئت إلى هنا كي أستمع إليكم.

ونحن نواصل العمل جاهدين لإصلاح هيكل الحوكمة في الصندوق من أجل إعطاء بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية صوتا أقوى في المؤسسة. وبذلك، يمكن أن نصبح ممثلين بحق لبلداننا الأعضاء.

فقد عززنا طاقة الإقراض بشروط ميسرة للبلدان التي تحتاج إليه، وجعلنا أدوات الإقراض أكثر مرونة، مع مزيد من الحماية للإنفاق الاجتماعي.

ونحن نضاعف الجهود أيضا لتقديم مشورة فنية عالية الجودة. فالصندوق لديه خبرة فنية يمكنه تقديمها، خبرة يمكن أن تساعد البلدان الإفريقية على إحراز أهدافها الاجتماعية والاقتصادية؛ ولدينا برنامج فعال للمساعدة الفنية مع مؤسسات عامة نيجيرية. ويمكننا القيام بدور مهم أيضا من خلال مراكز المساعدة الفنية الإقليمية الأربعة في إفريقيا، والتي ستصبح خمسة مراكز قريبا، وذلك بتسهيل تبادل الخبرات بين البلدان.

خاتمة

واسمحوا لي أن أختتم بمقولة مقتبسة من الروائي النيجيري الشهير تشينوا أتشيبي، حيث كتب في روايته *"أشياء تتداعى"* يقول: *"إن الشمس ستشرق على الواقفين قبل أن تشرق على الراكعين تحتهم."*

هناك تحديات قادمة. وحان الوقت لكي يقف صانعو السياسات. حان وقت التحول بعيدا عن الغيوم التي تنذر بالعواصف الاقتصادية العالمية والتوجه نحو الشمس المشرقة.

حان وقت العمل، وقت القيادة الإفريقية، القيادة النيجيرية. ومع العمل المستمر، يمكن أن تصبح نيجيريا مصدرا للنمو، لذاتها وللقارة وللعالم أجمع.

شكرا لكم.